

اللجنة الثانية

الجلسة ٩

المعقودة يوم الخميس

٨ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٢

الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الأمم المتحدة

# الجمعية العامة

الدورة السابعة والأربعين

الوثائق الرسمية

## محضر موجز للجلسة التاسعة

(أوروغواي)

السيد بيريز بايون

الرئيس :

(الفلبين)

السيد غيريرو

نـم :

(ناـئـبـ الرـئـيـسـ)

(أوروغواي)

السيد بيريز بايون

نـم :

(الرـئـيـسـ)

## المحتويات

### المناقشة العامة (تابع)

..../..

Distr.GENERAL  
A/C.2/47/SR.9  
10 November 1992  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج تصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعنى في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-750, 2 United Nations Plaza وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٢٠

المناقشة العامة (تابع)

- ١ - السيد بورغ (مالطة) : قال إن الدول الأعضاء تميل في مداولاتها إلى إغفال العامل البشري ونسبياً أن حقوق الإنسان والتنمية البشرية أمران متكملان ومترابزان . وعلى الرغم من ازدياد توافق الآراء على ضرورة التعاون ، لا تزال التدابير المتخذة لتعزيز التعاون الدولي مفككة . ولدى الدول الأعضاء الفرصة الآن لتصحيح هذا الوضع بضمان قيام البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية بالعمل سوياً على ايجاد بيئة اقتصادية واجتماعية دولية أكثر ملائمة للأجيال القادمة .
- ٢ - واستطرد قائلاً ، لقد حددت التجارة والمالي والتكنولوجيا والتنمية المستدامة على أنها المجالات الرئيسية التي يجب أن يحسن فيها التعاون الدولي من أجل التنمية ، وحدد الحوار على أنه الآلة التي يمكن بواسطتها تحقيق هذا التحسن بفعالية . وأعرب عن ترحيبه وفده بقيام الدول الأعضاء الآن بإدراج التفاوتات الاقتصادية القائمة في عالم متراص ، في مقدمة جدول أعمالها العالمي .
- ٣ - وأردف قائلاً إن لعدد من البنود المدرجة في جدول أعمال اللجنة عنصراً مشتركاً هو التنمية : ليس تنمية مجموعة من البلدان بل تنمية جميع البلدان . وفي الأسبوع القادم ستمعن اللجنة النظر في المسائل المطروحة على بساط البحث ، وتقرر ما يلزم عمله في المستقبل لتعجيل النمو وتعزيز التنمية المستدامة لدى الدول الأعضاء . وتفتقر تلك القرارات ، تدابير منسقة والقدرة على إعطاء الأولوية للمسائل التي تستلزم إجراء عاجلاً لتحقيق الرخاء الاقتصادي والعدالة الاجتماعية . ووفده يرحب ، وبالتالي ، بتوافق الآراء على ضرورة أن تركز المنظمة اهتمامها على القطاع الاقتصادي - الاجتماعي من عملها ، وبالدعوات إلى تعزيز طاقتها وفعاليتها تحقيقاً لهذه الغاية .
- ٤ - وقال إن هذا التضامن العالمي تجلى في مؤتمرين هامين من مؤتمرات الأمم المتحدة عقداً في وقت سابق من هذا العام ، وهما الدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية . ويظهر التزام قرطاجنة المعقود في شهر شباط / فبراير ١٩٩٢ ، جهود جميع البلدان ، الفنية منها والفقيرة على السواء ، للتوصل إلى تفاهم بشأن التدابير اللازمة لتحسين نظام التبادل التجاري الدولي من خلال التعاون الإقليمي والأقليمي في محاولة لتوليد النمو الاقتصادي ، الذي يعمل بدوره على زيادة فرص العمل والاستثمار ، وقيام المشاريع الخاصة ، وزيادة الصادرات ، وتحقيق الاستقرار المالي وخفض الديون ؛ ويوفر ، قبل كل شيء ، الشجاعة اللازمة لاتخاذ خطوات أكثر جرأة لتخفيض حدة الفقر .

(السيد بورغ ، مالطة)

٥ - وواصل حديثه قائلا إن التنمية المستدامة أصبحت في المؤتمر المعنى بالبيئة والتنمية شعار تنفيذ أهداف وغايات جدول أعمال القرن ٢١ . ووفده يتطلع وبالتالي إلى عملية متابعة ذلك المؤتمر . ويجب أن تصبح لجنة التنمية المستدامة هي وسيلة النهوض بالتعاون الدولي والأنشطة المتعلقة بالمسائل البيئية التي لها أثر مباشر على التنمية المستدامة . ويجب أن تكون المقررات الهامة التي اتخذت في ريو دي جانيرو موضوع تدابير هامة للمتابعة من جانب الجمعية العامة ، ولا سيما فيما يتعلق بتمويل وتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ . وينبغي تشجيع المنظمات غير الحكومية على القيام بدور فعلي في أنشطة المتابعة تلك على الصعد الوطنية والإقليمي والدولي .

٦ - ومضى يقول إن وفده يعلق عظيم الأهمية على تحسين أداء القطاعين الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ، بغية تحقيق تحول في النمو الاقتصادي العالمي يضاهي التحول الجاري تحقيقه على المسرح السياسي الدولي . وقال إن وفده يود أن يرى الأمم المتحدة تعزز ريادتها في مجال المساعدة الإنمائية ، وأن يحذر من الاتجاه نحو تجزئة تلك المساعدة ، كما أنه يلاحظ باهتمام الاقتراح الداعي إلى إنشاء آلية لتنسيق أعمال مختلف الهيئات الإدارية المشتركة في المساعدة الإنمائية ، ويأخذ ما يلزم من خطوات لتحسين التنسيق بين جهاز الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسات بريتون وودز ، بما في ذلك ما يلزم من ترتيبات لتبادل الاشتراك في الاجتماعات . وينبغي أنحد من ازدواجية العمل بين الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بتبسيط جدول أعمال المجلس وأعماله وجعلهما يتساندان بقدر أكبر من الفعالية ، وأناطته بدور يناسبه بقدر أكبر يتمثل في توفير التوجيه المتعلق بالسياسات العامة دون تقليص المسؤولية الشاملة التي تضطلع بها الجمعية العامة . وأنهى حديثه قائلا إنه يجب أن تشارك هذه اللجنة الآن في الجهود التي تبذلها المنظمة لإعطاء التنمية وجها إنسانيا .

٧ - وتولى السيد غيريرو (الفلبين) ، نائب الرئيس ، رئاسة الجلسة .

٨ - السيد فيباو (فيجي) : قال إن العام الماضي شهد اتجاهها مستمرا نحو تشكيل تكتلات تجارية إقليمية . وإن لم تكن هذه التكتلات بالضرورة أمرا ضارا بالنظام التجاري الدولي أو محظوظا بموجب قواعد مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات") ، فإنها على هذا النظام يظل موضوعا فيه أخذ ورد . والعديد من الخبراء يعتبرون هذه التكتلات لبناء البناء اللازم لتشييد نظام تجاري يتسم بمزيد من الانفتاح والحرية : بينما يعتبرها آخرون مجرد حجر عثرة تحول الاهتمام عن الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى تحرير النظام التجاري العالمي . والذي يت ked تكاليف تقسيم الاقتصاد

(السيد فيناو ، فيجي)

ال العالمي إلى بعض تكتلات تجارية كبيرة هي البلدان المستثناة منها ، وهي البلدان النامية الصغيرة المفتوحة الموجهة نحو التصدير .

٩ - وأردف قائلاً إنه إذا ما أريد للبلدان النامية أن تمضي قدماً في التنمية ، فلا بد من أن يكفل لمنتجاتها المزيد من فرص الوصول إلى الأسواق وتحسين معدلات التبادل التجاري الخاصة بها تحسيناً كبيراً . والنظام التجاري المفتوح والحر يحقق هو الخيار الوحيد المعقول لتعظيم الرخاء والتنمية . وحكومة فيجي ملتزمة بذلك الهدف وقد حررت نظامها التجاري في السنوات الثلاث الماضية إلى حد بعيد ، فاستعاضت عن حصص الاستيراد بالتعريفات الجمركية ، والحكومة ملتزمة بمواصلة تخفيض الحجم الإجمالي لتدابير الحماية من الاستيراد وتوفّر حواجز سخية للمستثمرين الأجانب .

١٠ - وأضاف قائلاً إن الدين الخارجي لا يزال يمثل مشكلة شديدة الخطورة للعديد من البلدان النامية . وغني عن القول إن محاولات حل هذه المشكلة بشكل تجاري لن تجدي نفعاً ، ولا بد للحل الدائم من أن يشمل جميع أنواع الديون ، وأن يتضمن تدابير توقيعية للحيلولة دون تمادي مشكلة الديون في الانتشار . ويجب ألا تقتصر ترتيبات خفض الديون على بضعة بلدان بل يجب أن تشملها جميعها ومن ضمنها البلدان التي تبذل قصارى جهودها للوفاء بالتزاماتها . وقال إن السياسات الإدارية السليمة للاقتصاد الكلي التي تشمل المراقبة الدقيقة للشؤون المالية للحكومة ، على غرار السياسات التي تنتهجها حكومته ، من شأنها أن تساعد على الحيلولة دون تكرر هذه المشكلة .

١١ - واستطرد قائلاً إن زيادة تدفق الموارد ، الرسمية منها والمتعلقة بالأطراف الخاصة ، أمر لا غنى عنه للبلدان النامية ، ومع ذلك فإن الرقم المستهدف للمساعدة الإنمائية الرسمية البالغ ٧٪ في المائة من إجمالي الناتج القومي والذي يبلغ ١٥٪ في المائة من إجمالي الناتج القومي في حالة أقل البلدان تموا ، لا يزال بعيد المنال . ويجب أن يبدي العالم المتقدم النمو التزامه إزاء تعزيز طاقة البلدان النامية على القيام بدور ذي معنى في الاقتصاد العالمي ، وذلك بالعمل على تحقيق هذين الرقمين المستهدفين المتفق عليهما دولياً . ومن المشجع ، من الناحية الأخرى ، ما يلاحظ من أن الحالة فيما يتعلق بالتحويل الصافي للموارد من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو بدأت في العامين الماضيين تُظهر بعض التحسن .

## (السيد فيينا ، فيجي)

١٢ - وتابع حديثه قائلا إن اعتماد الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثامنة عشرة ، بتوافق الآراء ، إعلان التعاون الاقتصادي الدولي ، أتاح فرصة فريدة للتوصل إلى توافق عالمي جديد في الآراء بشأن التنمية . بيد أن تنفيذ هذا الإعلان كان حتى الآن غير مرض بوجه عام ، وعلى البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو ، على السواء ، أن تبذل المزيد من الجهد للوفاء بالالتزامات المحددة فيه .

١٣ - وقال إن حكومته انتهت من استعراض شامل للبيئة وصاغت مشروعًا لاستراتيجية بيئية وطنية تستهدف توجيه عملية إدارة البيئة والموارد الطبيعية وضمان تنمية فيجي بشكل مستدام . وحكومته تلتزم في الوقت الحاضر آراء الجمهور قبل وضع الصيغة النهائية لمشروع الاستراتيجية . وستوقع قريباً على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ . ومن رأي وفده أن هذه الاتفاقية تحتاج إلى بروتوكولات تحدد أهدافاً ثابتة وجداول زمنية للعمل . وأعرب عن أمله في أن يصدق على هذه الاتفاقية عدد كافٍ من البلدان ليتسنى القيام دون إبطاء بتنفيذ التدابير المحددة فيها . وقال إن إنشاء لجنة للتنمية المستدامة يتيح أفضل فرصة لجعل جدول أعمال القرن ٢١ حقيقة عملية . وينبغي أن تشمل مهمة هذه اللجنة متابعة مقررات المؤتمر والاشراف على تكامل البيئة والتنمية في منظومة الأمم المتحدة ودراسة التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على الصعد الوطنية والإقليمي والدولي ، بما في ذلك مسألة الموارد المالية . وقال إنه يجب بالتالي النظر جدياً في إنشاء تلك اللجنة الهامة أثناء الدورة الحالية .

١٤ - وأضاف قائلاً إن مما يتزايد وضوحاً أن الأمم المتحدة أصبحت الآن على مستوى الأمال المعقودة عليها في الميدان السياسي . وعليها أن ترتقي الآن أيضاً إلى مستوى دورها ومسؤولياتها في الميدان الاقتصادي ، فأمامها نطاق واسع لتحسين عملها في ذلك المجال : ويحدّر النظر بعناية في مختلف المقترنات المقدمة وتطويرها . ومن الضروري تحديد علاقة اللجنة الثانية بغيرها من أجهزة الأمم المتحدة بوضوح ويجب تفادي التداخل والازدواجية قدر الإمكان .

١٥ - السيد إلياسيف (إسرائيل) : أبدى ترحيبه بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن التدابير المؤسسية اللازمة للمتابعة المتعلقة بمؤتمر ريو وبشأن إنشاء لجنة للتنمية المستدامة . وقال إن وفده يسلم بأن ثمة حاجة إلى إعادة النظر في العلاقة بين أدء مختلف هيئات الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميدانين المتحصلة بهما ، ويرحب بالخطوات التي اتخذها الأمين العام لصلاح منظومة الأمم المتحدة وإعادة تشكيلها .

(السيد إلياسيف ، إسرائيل)

١٦ - واستطرد قائلا إن من الخطأ ، مع ترابط مختلف أوجه التنمية ، أن يركز على جانب واحد معين فحسب من جوانبها . وإسرائيل مع القائمين بأنه لن يكون هناك حل حقيقي وطويل الأجل لمشكلة الفقر ما لم تدمج الاهتمامات البيئية وعلى النحو الواجب ، في جميع الأنشطة البيئية ، ويساورها التلق إزاء المشاكل الخطيرة العائلة في الفقر ، وموت أعداد كبيرة نتيجة الجوع ، وانتشار المجاعات ، والدين الخارجي وتدهور البيئة .

١٧ - وأردف قائلا إن إسرائيل قدمت في مناسبات عديدة إلى منظمات دولية داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها ، مخططاً للتنمية المستدامة من خلال تعزيز الاقتصاد الانتقالي . ويستهدف هذا المقتراح كسر دوامة الفقر بتحسين الانتاجية ونوعية الحياة لدى القطاعات التقليدية الهاشمية الفقيرة في مجتمعات واقتصادات البلدان النامية ، كما يستهدف الجمع بين الرؤية الناتجة عن عملية إنسانية شاملة مشتركة بين القطاعات ، والتخطيط والبرمجة والتنفيذ على أساس لا مركزي عملي ، مع مراعاة القيود السائدة . وتنطوي هذه الاستراتيجية على بدء برامج تتضمن عدداً محدوداً من المشاريع المقترنة بأكثر المسائل الاقتصادية - الاجتماعية حدة ، وعلى استخدام مستوى من التعقيد في بادئ الأمر يتاسب والقدرات الحالية للمؤسسات الإنسانية والمؤسسات المستهدفة . وقد طبّقت إسرائيل بعض عناصر هذه الاستراتيجية داخل إسرائيل وفي برامجها التعاونية الدولية في البلدان النامية ، وحققت بعض النجاح .

١٨ - وتابع حديثه قائلا إنه على الرغم من اعتقاد إسرائيل بأن التكنولوجيا ، ولا سيما البيئية منها ، هي عنصر رئيسي في التنمية المستدامة ، فهي تعتقد أيضاً أن من الواجب اختيار هذه التكنولوجيا بعناية بهدف تطويرها لاحتياجات النوعية لكل من البلدان النامية . ولما كانت إسرائيل تعلق عظيم الأهمية على محاولات مكافحة التحصار ، فقد صبّت اهتمامها على البحث والتطوير في استخدام الطاقة الشمسية فيما يقترب بالتطوير الواسع النطاق في استخدام الموارد المائية ، لاستحداث عمليات لتحلية مياه البحر والماء الأجاج في الصحراء . وهي على استعداد لمشاركة بلدان نامية أخرى في معرفة تلك التكنولوجيات البيئية التي يمكن أن تؤدي دوراً هاماً في الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة .

١٩ - ومضى يقول إنه لما كان العامل الإنساني ، أيضاً ، عنصراً حاسماً للأهمية في التنمية ، فلا بد من توجيه المزيد من الاهتمام نحو تنمية الموارد البشرية ، مع ضمان اشتراك الرجل والمرأة على قدم المساواة ، ونحو التدريب ونقل التكنولوجيا . وقد أصبحت تنمية الموارد البشرية مفتاح التوسيع التكنولوجي

(السيد إلهاشيف ، إسرائيل)

في إسرائيل ومعلما بارزا من معالم تعاونها التقني والاقتصادي الموسع مع غيرها من البلدان . وهي على استعداد لمواصلة مشاركة البلدان النامية الأخرى معرفتها الفنية .

٤٠ - ودعا البلدان إلى تجنب خلافاتها جانيا وتوحيد صنوفها في محاولة لإيجاد حلول للمشاكل التي تؤثر على البشرية جماعة . وقال إن إسرائيل قدمت ، أثناء المحادثات المتعددة الأطراف التي أجريت مؤخرا في إطار عملية إقرار السلم في الشرق الأوسط ، مقترنات مادية لمشاريع تتعلق بالتعاون الإقليمي والتنمية في مجالات يذكر منها التنمية الزراعية للمناطق التاحلة ، وإعادة تدوير النفايات ، وحماية البيئة ، وتكنولوجيا إزالة الملوحة . وقال إنها أمنية بلده أن يتحقق السلم بين جميع البلدان المجاورة ليتسنى بذلك لجميع دول المنطقة أن تكرس جهودها ومواردها وطاقاتها للتنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال التعاون الصادق من أجل بناء اقتصاد إقليمي مفتوح وسوق مشتركة .

٤١ - السيد إبراغيموف (كازاخستان) : قال إن المقررات التي اتخذت في مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية ، لها صلة دقيقة بكازاخستان التي تواجه أزمة بيئية بالغة الحدة بفعل جفاف بحر الأرال وضرورة إزالة العواقب الناجمة عن تجارب الأسلحة النووية في المنطقة المحيطة بسمباليالنسك . ولن تستطيع كازاخستان أن تتصدى لهاتين الأزمتين ما لم تحصل على مساعدة دولية عريضة .

٤٢ - وأردف قائلا إن كازاخستان مشغولة حاليا بالاضطلاع بمهمة شاقة . هي مهمة التغلب على عواقب الشمالية والتحول إلى نظام سياسي واقتصادي جديد . وهي تعمل على تحقيق تعاون مكثف وعربيض القاعدة مع البلدان الأجنبية في عدد من الميادين ، منها الصناعة والعلم والتكنولوجيا . وقد أبرمت معاهدات مع عدد من الدول لتشجيع وضمان الحماية المتبادلة للاستثمارات وهي جادة في تنفيذها . وقد أصبحت مؤخرا عضوا كامل العضوية في مؤسسات يذكر منها صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي ، والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير . وقد لمست لدى تلك المنظمات ولدى عدد من البلدان تفهمها لمشاكلها ورغبة صادقة في مساعدتها على تحقيق الاستقرار في حالتها الاقتصادية . وقال إن افتتاح كازاخستان وعظام طاقتها الاقتصادية يشكلان عاملا جذب للعديد من البلدان . وإذا لم يغب عن بال الحكومة اهتمام تلك البلدان بإقامة قاعدة قانونية راسخة تضمن حماية الاستثمار وتعجل الاصلاحات السوقية ، فقد سمعت إلى توفير القاعدة الحكومية والقانونية اللازمة للإصلاح ، وسنت قوانين تشمل مجالات مثل الملكية والمبادى الأساسية للنشاط الأجنبي ، والاستثمار الأجنبي ، والمناطق التجارية الاقتصادية الحرة ، وحرية النشاط الاقتصادي ، وتنمية القدرة على تنظيم المشاريع ، من أجل توفير قاعدة سليمة للنظام السوقى الحر .

(السيد ابراغيموف ، كازاخستان)

٢٣ - وأشار إلى أن كازاخستان مستعدة للتعاون مع شركاء أجانب في جميع ميادين النشاط الاقتصادي ، ولا سيما في تطوير وتنمية صناعتها وزراعتها . وانها تحتاج أيضا إلى المساعدة في تنفيذ برامجها التحويلية ، وتعرب عن امتنانها لما تلقته من مساعدات تقنية ومالية وغيرها من المساعدات الأجنبية ، ولكنها تدرك تماما أنه لن يتمنى لها أن تضمن لاقتصادها التنمية المستدامة والحيوية إلا من خلال مزيج من جهود شعبها ومن التعاون الدولي .

٢٤ - وأعلن إن التدابير التي اتخذتها كازاخستان لتيسير عملية التحول إلى الاقتصاد السوقى ، تشمل انتهاج سياسة ثابتة بشأن المسألة الرئيسية المتعلقة بإلغاء التأمين ونقل الملكية إلى القطاع الخاص ؛ وتكثيف إنشاء الهياكل السوقية ؛ وتحرير الأسعار من القيود ؛ وإقرار سياسات مناهضة للاحتكار ؛ واعتماد نهج جديدة إزاء السياسة الاستثمارية ؛ وإجراء تغييرات جذرية في تنظيم الإمداد بالمواد الانتاجية والتكنولوجيا . وهي مستمرة في إصلاح الهياكل التنظيمية لاقتصادها ، وتحرز تقدما في العملية الشاقة المتمثلة في إنشاء آليات مالية واستثمارية . ووضعت كازاخستان أيضا سياسة ضريبية جديدة في أساسها يجري الآن تنفيذها ، كما يجري تدريب اختصاصيين في أوضاع الاقتصاد السوقى . كما أن البحث جار الآن عن نهج تتعلق بالتفاعل الاقتصادي بين أعضاء كومونولث الدول المستقلة . وقد اقترح رئيس كازاخستان عددا من المبادرات في ذلك المجال ، وستطرح هذه المبادرات على بساط البحث في اجتماع قادة تلك الدول المقرر عقده في ٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ في بيشكىك .

٢٥ - وأوضح أن سير الإصلاحات الاقتصادية في كازاخستان أثبتت قدرة هذا البلد على الأخذ بلاع بهذه المهمة دون مساعدة ، ولكن هذه العملية ستكون طويلة إلى حد غير معقول ، بدون الحصول على مساعدة على نطاق واسع من المجتمع الدولي والمنظمات الاقتصادية الدولية والبلدان الثالثة النمو . واختتم بيانه قائلا إن كازاخستان تسير في طريق الإصلاحات الاقتصادية الشاملة . وسيتمنى لها في حال حصولها على مساعدة فعالة من تلك البلدان ، أن تعجل خطى هذه العملية ، الأمر الذي سيعود بالفائدة عليها وعلى شركائها الأجانب على حد سواء .

٢٦ - وعاد السيد بيريز - بايون (أوروغواي) إلى تولي رئاسة الجلسة .

٢٧ - السيد بتلير (استراليا) : قال إن العالم في متوسط الطريق عبر فترة متسمة بتغير دينامي ضخم في المجال السياسي والاقتصادي والمعاهدي . ولذلك يترتب على هذه اللجنة أن تسترشد في مداولاتها ب نقطتين هامتين : أولاً ، إن هي لم تنتهز الفرصة الفريدة المتاحة حالياً لإجراء التغييرات اللازمة فستخسر تلك الفرصة منها إلى الأبد ، وثانياً ، لا يمكن في فترة تميز بسرعة التغيير أن تطبق حلول متماثلة مرتين على المشاكل ذاتها .

٢٨ - وأشار إلى أن وفده يرى أن لدى الدول الأعضاء فرصة فريدة في الدورة الحالية لبناء "أمم متحدة تمتاز بالكفاءة" ، ولكن تحقيق ذلك يتطلب توفر أربعة أشياء على الأقل وهي : ترشيد أعمال الجمعية العامة وأعمال ووظائف المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتحسين ترابطها وتوضيح خطوط السلطة ؛ وتنشيط المجلس نفسه ؛ والنجاح في إنشاء لجنة التنمية المستدامة لضمان إدماجها كاملاً في أعمال المنظمة الرامية إلى بناء "صرح الأمم المتحدة" الكنوة التي تحدث عنها الأمين العام ؛ وتحسين سيطرة وقدرات الوكالات الميدانية التشفيرية التي تنفذ مشاريع عملية للشعوب في جميع أنحاء العالم .

٢٩ - فقد اعتبر التكثير المتعلق بطبيعة العلاقات الاقتصادية العالمية تغير عميق يشهد عليه اعتماد مفهوم التنمية المستدامة . وحصل تغير لا يقل عنه عمقاً في السياسة والمواقف المعلنة للمؤسسين الماليتين الرئيسيتين المتصلتين بالأمم المتحدة ، إذ أعرب الرئيس التنفيذي للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي عن استعدادهما لالزام مؤسسيهما بدرجة جديدة ونوع جديد من التعاون الاقتصادي العالمي لم يسبق لهما مثيل . ومن شأن هذه العلامات أن تشير إلى أنه لو كانت لدى اللجنة الثانية الجرأة على إجراء تغيير كبير فقد تحذو حذوها جهات أخرى يسمح لها مركزها بمساعدة اللجنة على إحداث هذا التغيير ودفعه إلى العمل .

٣٠ - وأعلن أن وفده سينظر بعين التأييد في أية مقترنات من شأنها المساعدة على مواجهة التحدّيات الجديدة ، ولكن هذه المقترنات سيحكم عليها بناءً على قدرتها على المساهمة عملياً في توفير المساعدة التي تستطيع منظومة الأمم المتحدة تقديمها إلى الدول الأعضاء ، وبناءً على المساهمة التي تستطيع تقديمها لتعزيز القدرة الشاملة على مواجهة تحدي التغيير العظيم . وقال إن وقت الكلام انتهى وجاء وقت العمل . فالمقترنات التي ستتّخذ في الدورة الراهنة ستؤثر على الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للعديد من أبناء البشرية وسيكون لديها إمكانية تحقيق توازن في منظومة الأمم المتحدة برمتها . واختتم بيانه قائلاً إن لدى هذه اللجنة فرصة فريدة لتصميم نظام جديد للعمل الاقتصادي والاجتماعي الذي تضطلع به الأمم المتحدة ، وبناءً "صرح الأمم المتحدة" الكنوة التي تحدث عنها الأمين العام .

٣١ - الرئيس : دعا اللجنة إلى الشروع في تبادل الآراء مع ممثلي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، وقتا لاقتراح ممثل الباكستان الذي تحدث سابقا عن مجموعة الـ ٧٧ . وأوصى بألا تشير الأسئلة إلى بلدان معينة بل إلى المسائل التي تهم جميع أعضاء اللجنة .

٣٢ - السيد بريت (المملكة المتحدة) : أعرب عن ترحيبه بالاهتمام الذي يوليه البنك الدولي للتخفيف من حدة الفقر وأراد معرفة الخطوات المتخذة لضمان انتشار هذه الفلسفة في البنك بجميع مستوياته ولا سيما هبوطا حتى مستوى مكاتبها القطرية . وأراد أيضا أن يعرف متى سيقوم البنك الدولي فعلا بإصدار توجيهه الداخلي بشأن مسألة التعديل الهيكلي ، بما في ذلك المسألة الهامة المتعلقة بضرورة حماية أفراد قطاعات المجتمع .

٣٣ - السيد حداد (البنك الدولي) : أجاب قائلا إن هذا التوجيه سيصدر في غضون بضعة أسابيع . وإن استراتيجية تخفيف حدة الفقر تقتضي أمرين رئيسيين : نمو اقتصادي يمكن للقطاعات الفقيرة بفضله أن تجني من ثمار التنمية نصيبا أكبر ؛ وتدخلات موجهة تستهدف توفير مزيد من فرص العمل وتعزيز إمكانية فرص للنفراة للاشتراك في سوق العمالة . ونتيجة لذلك تم وضع استراتيجية تشغيلية . وكما تم مؤخرا إعداد دليل للموظفين بالتعاون مع جميع هيئات وأجهزة الأمم المتحدة والجهات المانحة الثنائية . وعلى أساس هذا الدليل تم إصدار مبادئ توجيهية تقنية للموظفين . ويتبع في الوقت الحاضر أن يكون لكل عملية أو مخطط ، اتصال بموضوع تخفيف حدة الفقر .

٣٤ - وأوضح أن للتعديل الهيكلي أيضا صلة وثيقة بتخفيف حدة الفقرة ، إذ من الواضح أنه يمكن في بعض الحالات أن يكون للتعديل الهيكلي ، في الأجل القصير ، أثر ضار ببعض القطاعات السكانية ، ما لم يحسن رصده وتصميمه ، وبناء على ذلك صمم البنك آليات للإقرار تدعى ببرامج العمل الاجتماعي يمكن لها أن تسير جنبا إلى جنب مع برامج التعديل الهيكلي ، بحيث تشمل برامج تنمية الموارد البشرية أو بعض التدابير الأخرى للفئات التي تضررت من بعض التدابير التعديلية .

٣٥ - السيدة فروينشوس - رايخل (النمسا) : أرادت الوقوف على رأي الصندوق والبنك فيما يتعلق بطرق إنشاء لجنة التنمية المستدامة .

٣٦ - السيد حداد (البنك الدولي) : قال إن المشاورات الداخلية معقدة حاليا حول هذا الموضوع ، ولكن البنك يأمل أن يشارك في الفريق العامل الذي شكلته هذه اللجنة ، كما يأمل أن يتمكن الفريق من توفير

(السيد حداد ، البنك الدولي)

القيادة التقنية اللازمة وألا يكون نظامه الداعم من الصراوة بحيث يعرض أنشطة غيره من الجهات العاملة في هذا المجال للخطر ، بل أن يسعى بالأحرى إلى تيسير عملها وأن يكون محفلا جيدا للتعاون .

٢٧ - السيد شياراديا (الأرجنتين) : قال إنه يود معرفة مركز المشاورات القائمة بين الأمين العام والمؤسسات التمويلية المتعددة الأطراف ، التي دعا إليها قرار الجمعية العامة ٢٠٥/٤٦ ، بخصوص عقد مؤتمر دولي معني بتمويل التنمية ، وما إذا كان سيصدر تقرير بهذا الشأن .

٢٨ - السيد حداد (البنك الدولي) : أجاب قائلا إن البنك يعتقد أن عقد مؤتمر دولي معني بتمويل التنمية أمر يجب أن تقرره الجمعية العامة وليس البنك . وأوضح أنه على الرغم من استعداد البنك للمشاركة في المناقشات التقنية بشأن عقد هذا المؤتمر ، فلديه عدد من التحفظات بشأن استصواب إنشاء محفل آخر لحشد الموارد للتنمية لأن البنك يخشى ، بالتحديد ، من أنه إذا ما أصبح هذا المؤتمر محفلا لحشد الموارد فقد تعمد عدة جهات مانحة إلى تجميد التزاماتها ريثما تصدر نتيجة المناوضات المتعلقة بالأعمال التحضيرية للمؤتمر . وقد يؤثر ذلك على تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وعلى الجانب المالي لقرارات ومقررات مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية ، فضلا عن تأثيره على التنفيذية العاشرة للمؤسسة الإنمائية الدولية . وقال إن مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية شهد مناقشة مجدية بشأن التمويل ، وعسى أن يتم التصدي إلى مسألة التمويل في أحد المؤتمرات القادمة .

٢٩ - السيد بهاتيا (صندوق النقد الدولي) : قال ، إنه جرت بعض مناقشات بين الأمانة العامة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي . وإن الصندوق لم يتتخذ أي موقف بشأن عقد المؤتمر الدولي وهو مستعد للتعاون بالكامل مع أي قرار تتخذه الجمعية العامة . أما فيما يتعلق بالمسائل التقنية التي سيتناولها المؤتمر ، فالصندوق يرى أنه نظرا لأنه يوجد بالفعل عدد كبير من الآليات الدولية لإدارة وتوجيه تدفق الموارد من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية ، فمن الأهمية بمكان ، تقرير ما إذا كانت تقتضي الضرورة إقامة آليات إضافية وما إذا كان من شأن هذه الآليات أن تتنافس مع الآليات القائمة ، أو لا .

٤٠ - وأوضح أن الصندوق يتبع إزاء التنمية نهجا شموليا إلى حد أبعد بكثير ، ويعتقد أنه ينبغي إيلاء الجانب الاجتماعي من التنمية المزيد من الاهتمام لأن الجهود المبذولة حاليا في ذلك المجال مبعثرة ، ولأن التصدي للمشاكل الاجتماعية يأتي عادة متأخرا ، وغير واف ، وعديم التنسيق . والجمعية العامة هي الجهة التي تقرر ما إذا كان ينبغي النظر في ذلك الجانب من التنمية في إطار مؤتمر دولي معني بتمويل

(السيد بهاتيا ، صندوق النقد الدولي)

التنمية ، أو ينبغي تداوله في مؤتمر قمة اجتماعية أو في سياق الجمود المبذولة حاليا لإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة .

٤١ - السيد سيث (المهد) : لاحظ أن كلا البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يبدو متحفظا بشأن عقد مؤتمر دولي معنوي بتمويل التنمية . فالبنك الدولي يعتقد ، على ما يبدو ، أن المؤتمر يتعلق بحشد الموارد من أجل أنشطة البنك ، وصندوق النقد الدولي يبدو أنه هو أيضا يتطلع إلى هذا المؤتمر ، من منظوره الخاص به ، المحدود .

٤٢ - وقال إنه يود أن يعرف ما إذا كان البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يريان أن باستطاعة هذا المؤتمر معالجة مسألة الإشراف والتنسيق على مستوى الاقتصاد الكلي ، ومسألة الأثر المترتب على تقلبات العملة . وأنه يبدو له أن شواغل البلدان النامية في ذلك المجال قد أهلت تماما . وقال إنه يرحب كذلك بأية ملاحظات بشأن أثر تقلبات العملة - إن كان ثمة أثر - على تدفق رؤوس الأموال إلى البلدان النامية .

٤٣ - السيد هامبورغر (هولندا) : قال إن وفده أعرب عن خيبة أمله إزاء القرار الذي اتخذه لجنة التنمية بشأن متابعة مؤتمر ريو ، وبصفة خاصة ، فيما يتعلق بنكهة تقديم "علاوة أرض" إلى المؤسسة الإنمائية الدولية . وطلب إلى البنك الدولي وإلى صندوق النقد الدولي إبداء تعليقاتهما بشأن نتيجة ذلك الاجتماع ، وذلك ، وبصفة خاصة ، لأن "报 告书 التجارة والتنمية ، ١٩٩٢" ركز على التنمية المستدامة بوصفها المسألة الأساسية للتنمية .

٤٤ - السيد غيريلو (الفلبين) : سأله ما إذا كان لدى مؤسسات بريتون وودز أية آذكار أو مخططات لـ"اعفاء البلدان النامية من الديون" ، إما جزئياً أو كلياً . ودعا البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى إبداء آرائهم بشأن القيام ، تحت رعاية الأمين العام ، بإنشاء لجنة دولية للديون والتنمية يمكن أن تشمل منظمات مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي .

٤٥ - السيد بوذكييفسكي (بولندا) : أراد أن يعرف إلى متى يمكن الاستمرار في توفير موارد إضافية للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية ، وما هي المصادر الجديدة التي يمكن الالهتماء إليها لتمويل المشاريع في أوروبا الوسطى والشرقية وكمدولت الدول المستقلة ، ولاسيما في ضوء التغذية العاشرة للمؤسسة الإنمائية الدولية .

٤٦ - السيد نكونكو (الكونغو) : استفسر عن موقف صندوق النقد الدولي من الاقتراح الذي قدم بشأن العنصر الاجتماعي في برامج التعديل الهيكلبي في الدورة الأخيرة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي . وطلب من البنك الدولي والصندوق أيضاً أن يبدوا آراءهما بشأن إعفاء البلدان المتوسطة الدخل من ديونها إما كلياً أو جزئياً .

٤٧ - السيدة جانجوا (باكستان) : قالت إن مجموعة لا ٧٧ طلبت من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، وكذلك من ممثل مجموعة السبعة ، توفير معلومات عن أثر الأزمة النقدية الأخيرة على البلدان النامية . وأوصت بأن يضع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في اعتبارهما ، عند إعداد ملاحظاتهما ، أنه لا يوجد في الوقت الحاضر أي تنسيق دولي على صعيد الاقتصاد الكلي . وقالت إن البلدان النامية تحذّد منذ وقت طويل قيام تنسيق من هذا القبيل ، ولعله من الممكن أيضاً أن يضطلع به مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) .

٤٨ - قالت إنه لم يتخد حتى الآن أي قرار بشأن تخصيص الموارد المتاحة . وتساءلت عما إذا لم يكن من المستطاع تعبئة الموارد للبلدان النامية بنفس الطريقة التي عبرت بها الموارد لبلدان أوروبا الوسطى والشرقية .

٤٩ - ورأى أنه ينبغي للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي أن يشرحاً بالتفصيل ما هي أفضل الطرق التي يستطيعان التعاون بها مع الأمم المتحدة ، ولا سيما في إطار إعادة تشكيل المنظمة .

٥٠ - السيد جالو (غامبيا) : سأله ما إذا كان البنك الدولي وصندوق النقد الدولي قد وضعوا أي برنامج أو مجموعة تدابير اقتصادية للبلدان النامية التي اجتازت مرحلة برامج صندوق النقد الدولي/البنك الدولي للإنعاش الاقتصادي أو التعديل الهيكلبي .

٥١ - السيد كاريما (فنلندا) : طلب إلى البنك الدولي أن يقدم عرضاً وجيزاً لتقسيم العمل في مجال تنفيذ وتطبيق البرامج والمشاريع فيما بين البنك والبلاد المترافق المعنى . وأن يوضح ما إذا كان البنك قد لمس افتقاراً إلى القدرات على صعيد التنفيذ الوطني .

٥٢ - السيد موتببي (بنن) : قال إن بعض البلدان التي وقعت اتفاقيات مع البنك الدولي لتنفيذ برامج متعلقة بالتعديل الهيكلبي شهدت زيادة في البطالة بسبب ندرة الوظائف . ودعا البنك إلى التعليق على

(السيد مونفي ، بنن)

التدابير المحددة التي اتخذها أو يعتزم اتخاذها لتحسين حالة أبناء البلدان النامية الذين حصلوا على تعليم عال ولكنهم لا يستطيعون العثور على عمل .

٥٣ - السيد آريلادو (المكسيك) : أراد أن يعرف ما إذا كانت مؤسسات بريتون وودز تنظر في إجراء تغييرات في هيكلها الحالية وأساليب عملها على سبيل الاستجابة للتغيرات الكاسحة التي شهدتها العالم في الآونة الأخيرة .

٥٤ - السيد أمازيان (المغرب) : قال إن وفده أكد على ضرورة قيام صندوق النقد الدولي برصد سياسات الاقتصاد الكلي التي تتبعها أكثر البلدان المصنة تقدما . وأراد معرفة الوسائل المتاحة للصندوق لممارسة الضغط على تلك البلدان ، علما بأنها تحملأغلبية أسمو الصندوق وتحكم ، وبالتالي ، في موارده .

٥٥ - السيدة ديوب ( السنغال ) : قالت إن إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بوصفها الهيئة المنسقة لجدول أعمال الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات ، تقوم حاليا باجراء مشاورات مع وكالات من داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها على السواء بقصد تعبئة الموارد اللازمة لجدول الأعمال الجديد هذا . وأرادت ، في هذا الصدد ، معرفة الإجراءات التي يتبعها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في الوقت الحاضر لتنفيذ جدول الأعمال الجديد .

٥٦ - السيد سين ( السنغال ) : قال إنه يود أن يعلم كيفية تصور البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تحسين التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ، وما إذا كان البنك والصندوق قد أسلما بنصيبيهما في تنشيط القطاعات الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة .

٥٧ - السيدة حسن ( مصر ) : لاحظت ما أبداه ممثل البنك الدولي من تشكيك في أهداف المؤتمر الدولي المعنى بتمويل التنمية فقالت إن افتراضه بأن تعينا الموارد لمواقع بعيدتها مثل المرأة ، والسكان ، والتنمية الاجتماعية يتناقض تماما مع الاتجاه الدولي الحالي نحو اتباع نهج متكامل إزاء التنمية . وحثت البنك الدولي والصندوق على مراعاة آراء البلدان النامية وشواغلها .

٥٨ - السيد ولد هابوت ( موريتانيا ) : سأله ممثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي كليهما عن التدابير التي تؤخذ مؤسستهما لتوليد فرص العمل للشباب العاطل عن العمل .

٥٩ - السيد حداد (البنك الدولي) : قال ، فيما يتعلق بتنمية الموارد ، إنه لا جدال في أنه ينبغي زيادة الموارد . وأضاف أن هناك مذاقات تقنية جارية في البنك الدولي للنظر في الآليات التي يمكن استخدامها لتحقيق ذلك . وقد يكون الحل الأفضل هو عقد مؤتمر يعني بالتمويل من أجل تحفيز الموارد لأغراض التنمية . وما تم عمله لأوروبا الشرقية يمكن أن يجرب بالنسبة إلى البلدان النامية . وأشار إلى أن موارد البنك الدولي المخصصة لأوروبا الشرقية لا تشكل سوى ١٠٪ في المائة من مجموع الأنشطة . وبين أنه لا توجد مشاكل فيما يتعلق بتوفير موارد إضافية . كما أن التروض الممنوعة لأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى لا تحجب تدفقات الموارد عن آية منطقة أخرى . فالأموال الالزامية لتلك التروض تأتي من سوق رأس المال ، من رأس مال البنك الدولي الذي يبلغ ١٥٠ مليار دولار والذي يمكن أن يضاف إليه ٦٧ مليار دولار أخرى . وهذا مبلغ وافر للبلدان التي تمر بمرحلة تحول اقتصادي في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى .

٦٠ - وتطرق إلى المؤسسة الإنمائية الدولية ، فقال إن مواردها محدودة ، وإن المفاوضات لا تزال جارية من أجل التغذية العاشرة لها ، وإن من المتوقع أن يتضمن الاتفاق على مبلغ للتغذية العاشرة يعادل مبلغ التغذية التاسعة . وأضاف أن هناك سبعة أو ثمانية بلدان أخرى مؤهلة الآن للحصول على مساعدة المؤسسة الإنمائية الدولية ، وأن مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية قد وافق على أن يتم تمويل "علاوة الأرض" من المؤسسة الإنمائية الدولية ، الأمر الذي سيؤدي إلى انخفاض نصيب البلد الواحد .

٦١ - وانتقل إلى مسألة الدين ، فقال إن البنك الدولي يحدد الإعفاء من الديون ، ولكن باستثناء ما ستحصل منها للبنك الدولي نفسه طبعاً . وقال إن الإعفاء من الديون المتعددة الأطراف مسألة معقدة . أما فيما يتعلق بالديون الرسمية ، فقد اتخذت مبادرات عديدة ، كما أن البنك الدولي قدم مساعدات تقنية للطرفين في العديد من الحالات ؛ ولكن البنك لا يشترك في المفاوضات ، بل يتمثل دوره في توفير الدعم المالي للبلدان المشاركة في برامج الإعفاء من الديون لكي تشتري ديونها . وهو يوفر تسهيلاً مختلطاً لتخفيض الديون ويساعد البلدان على بيع أسهم استثمارية لأغراض الإعفاء من الديون .

٦٢ - واستطرد قائلاً إن قروض البنك الدولي لأغراض التعديل الهيكلي لا تزيد عن ١٥٪ في المائة من محفظته الكاملة ، وهي نسبة تساوي نسبة التروض التي تمنع للقطاع الاجتماعي . وبين أن البلدان التي تجتاز مرحلة برامج التعديل الهيكلي ترتد إلى البرامج الاستثمارية التي تشكل ٨٥٪ في المائة من أنشطة البنك الدولي . وتتخذ الآن الخطوات الالزامية للاضطلاع بعمليات قطرية القاعدة ، وتعود لهذا الغرض مجموعات مختلفة من التدابير المصممة وقتاً لاحتياجات كل بلد بعينه من البلدان . ومخص قائلًا إن قسم البحوث التابع

(السيد حداد ، البنك الدولي)

للبنك ناقش موضوع توليد فرص العمل ، واستعان المتناقشون في ذلك بخبرة مختلف البلدان . وفي الإمكان إتاحة دراسة أجراها البنك مؤخرا عن التدريب السابق للعمل وبرامج التمرين الدائمة .

٦٣ - وعلق على البنية المؤسسية للبنك الدولي ، فقال إنه بمجرد منح القروض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير أو توفير الائتمانات من المؤسسة الإنمائية الدولية تصبح تلك الأموال ملك البلد المعنى . والبنك ليس مسؤولا عن تنفيذ المشاريع بل يقتصر على تمويلها : وتمثل مهمته في الإشراف على الصرف استنادا إلى الاتفاقيات . أما فيما يتعلق بإجراء تغييرات في البنك الدولي يقصد بها مواجهة التغيرات العالمية فقال إن البنك الدولي في تغير مستمر وإن جميع البلدان ممثلة فيه تمثيلا قويا مما يبيهه متناغما مع التغيرات التي تحدث في العالم أجمع . وقد قام البنك الدولي مؤخرا برفع مستوى مكتبه في الأمم المتحدة .

٦٤ - وتكلم عن جدول الأعمال الجديد لأفريقيا ، فقال إن في البنك الدولي وحدة إقليمية لأفريقيا تحظى بأولوية عليا : إذ أن نحو ٥٠ في المائة من موارد المؤسسة الإنمائية الدولية تذهب إلى أفريقيا . وأكد أن البنك يؤيد البرنامج الجديد تأييدا شديدا .

٦٥ - وقال أخيرا إن البنك الدولي يرحب بكل طلبات التعاون مع الأمم المتحدة .. ويوجد الآن تعاون أوّلئك من ذي قبل بكثير مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من الوكالات المتخصصة : كما أن البنك يرحب بزيادة التعاون مع الهيئات الحكومية الدولية مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي . وذكر أن التنسيق الموجه نحو البرامج العالمية أمر مجد ، كما أن التنسيق على المستوى القطري أمر مستصوب للغاية ، ولاسيما متى كانت الاستراتيجيات القطرية حسنة التصميم والتخطيط . ولا داعي لأن يشمل التنسيق الجميع في آن واحد .

٦٦ - السيد بهاتيا (صندوق النقد الدولي) : قال إن الأزمة النقدية الأخيرة جاءت نتيجة سوء التكيف في العالم الصناعي ، فقد تم التأكيد كثيرا على السياسة النقدية ولم تنفذ الاستراتيجيات المتوسطة الأجل لكيج جمام التضخم تنفيذا كاملا . وقد ساعدت تلك العوامل ، مضافا إليها البلبلة التي اكتنفت معاهدة ماستريخت ، ولاسيما الاستفتاء الذي جرى بشأنها في فرنسا ، على اطلاق الأزمة من عقالها . ورأى أن أزمة عام ١٩٨٧ كانت وليدة انعدام الثقة ، غير أن أثراها كان أشد على أسواق الأوراق المالية ، في حين أن الأزمة الراهنة أثرت على أسواق النقد ، ولاسيما ما كان منها داخل "آلية أسعار الصرف الأوروبية" ، وهي ليست أزمة عالمية . وأضاف أنه كان هناك انعدام ثقة بسياسات بلدان معينة ، ولكن الاستقرار أعيد

(السيد بهاتيا ، صندوق النقد الدولي)

الآن إلى حد ما . وتمثل المشكلة الرئيسية في استحداث آلية صالحة للحفاظ على الثقة وتعزيزها وزيادة السلطة الإشرافية لصندوق النقد الدولي . وستقوم اللجنة المؤقتة بمناقشة آليات الإشراف .

٦٧ - وواصل كلامه قائلا إن منظور الديون اعتراه تغير كبير منذ منتصف الثمانينات ، ويبدو أنه أمكن معالجة أمر الأزمة وتذليلها فيما بعد . والسؤال هو كيف يمكن تجاوز مشكلة الديون . لقد خفض عبء خدمة الديون الواقع على البلدان النامية بنسبة ٥٠ في المائة ، كما انخفض مجموع ديونها بنسبة مماثلة . وتغطي الاتفاقيات مع المصادر التجارية الآن نحو ٩٠ في المائة من الديون التجارية . وعلى الرغم من وجود مشاكل تواجهها إفريقيا وغيرها من البلدان المتوسطة الدخل والمنخفضة الدخل ذات المديونية الكبيرة ، فقد أحرز شيء من التقدم بشأنها ، ومن المتوقع أن يتسم الحصول على معاملة تفضيلية بقدر أكبر لتلك البلدان .

٦٨ - وطرق إلى تدفقات الموارد والتمويل الإنمائي ، فقال إن المبالغ في ازدياد ، ولكن لا يتوقع أن تكون الزيادات كبيرة . وقال إن بعضهم اقترح زيادة المبلغ المستهدف للمساعدة الإنمائية الرسمية من ٧٪ في المائة من الناتج القومي الإجمالي إلى ١٪ في المائة منه دون تضليل ، ولكنه يرى أنه ينبغي بلوغ الهدف الأصلي أولا قبل زيادته .

٦٩ - وتكلم أخيرا عن برامج الصندوق ، فقال إن عدة بلدان في أمريكا اللاتينية بل حتى في إفريقيا خرجت بنجاح من هذه البرامج واستعادت أهليتها الإنمائية ، مع تحقيق معدلات نمو إيجابية ومستدامة . وقال إن لبرامج الصندوق الآن جوانب اجتماعية عديدة وإن هناك اتصالات جيدة فيما بين الوكالات . وأشار إلى أن صندوق النقد الدولي تعلم الكثير من مختلف البلدان وأنه يسعى إلى إبلاغ شواغلها إلى الإدارة .

٧٠ - الرئيس : أعلم المندوبين أنه أعد ملخصا للنقاط البارزة في المناقشة العامة سيجري تعميمه في الوقت المناسب .

رفعت الجلسة في الساعة ١٨/٢٠